

التقرير اليومي

2007/4/24

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

خيارات العراق والسياسات الأميركية

(خلاصة أمنية دولية شهرية- آذار 2007)؛ بقلم بول روجرز؛ مجموعة أبحاث أو كسفورد

مقدمة

بحلول الجزء الأول من العام 2007، كانت نتائج الانتخابات الدورية النصفية للكونغرس قد بدأت بتكوين تأثير سياسي جوهري في الولايات المتحدة. فالديمقراطيون في كل من مجلسي النواب والشيوخ كانوا يسعون الى ربط الإنفاق العسكري بجدول زمني للإنسحاب من العراق، كما كانت إدارة بوش قد بدأت باستخدام سياسات كهذه ل للوم الديمقراطيين بسبب الحدود التي يضعونها على إدارة الحرب. ومع ما هو معروف من رفض الإدارة لتوصيات لجنة بيكر- هاميلتون ومواصلتها تعزيز الإلتزامات العسكرية الأميركية في العراق، فإن ذلك كان يعني بأن التطورات في ذلك البلد ستكون ذات أهمية سياسية مركزية في الولايات المتحدة مع بدء إتخاذ الحملة الانتخابية الرئاسية للعام 2008 شكلها.

أفريقيا والحرب على الإرهاب

وفي حين كان التركيز الأمني الدولي في آذار على العراق، فقد كان هناك تطوران في أفريقيا لهما صلة بالموضوع. ففي الصومال، شهد الشهر زيادة مفاجئة وهامة بمستويات العنف، ومع نهاية الشهر، كان هناك فترة من الصراع المكثف في مقديشو. وعقب هزيمة حركة المحاكم الإسلامية على يد القوات الإثيوبية التي تدعم حكومة في المنفى، كان هناك أمل بأن تقوم الحكومة الإنتقالية، بمساعدة قوات حفظ السلام من أوغندا ودول إفريقية أخرى، بالمحافظة على مقدار ضئيل من النظام. وهذا لم يحدث. وبدلاً من ذلك كان للوجود الإثيوبي تأثير موحّد غير متوقع مع توحّد مجموعات عشائرية عديدة داخل مقديشو وحوها بما يشبه، إلى درجة كبيرة، المزاج القومي المعارض. وكانت قوة متنافرة ومتضاربة من المتمردين، والتي قد تكون، بجزء منها، بقيادة عناصر من المحاكم الإسلامية، مرتبطة بصراع مرير هو الأشد منذ 15 عاماً، بحسب الصليب الأحمر. فالقتال شمل الإستخدام الإثيوبي للمروحيات المقاتلة ضد أهداف في مدينة مزدحمة، ما أدى الى ضحايا من المدنيين أساساً، لكن الإثيوبيين كان لهم حصتهم أيضاً من الخسائر الخطيرة، ليس أقلها إسقاط مروحية.

أما المشكلة المحددة فهي أن رئيس الحكومة الإنتقالية، عبد الله يوسف أحمد، ينظر إليه باعتباره شخص مقرب جداً من الإثيوبيين، كما أنه مرتبط جداً بعشيرة صومالية واحدة هي "الدارود"، بدلاً من أن يكون "ممثلاً حقيقياً" للصومال ككل. أما القضية بمعناها الأوسع، فتتعلق بأثيوبيا التي يعتبرها الصوماليون بأنها تعمل لصالح الولايات المتحدة، ما جعل من الممكن للجماعات الإسلامية أن تقدم التدخل الإثيوبي في الصومال على أنه جزء من عمل "صليبي". وبالنسبة لكثير من الصوماليين، فإن وجهة نظرهم هي أن حركة المحاكم الإسلامية قد قامت، على الأقل، بجلب سلام نسبي للبلاد لبضعة أشهر في السنة الماضية، إلا أنها كانت خارج دعم الولايات المتحدة كجزء من "الحرب على الإرهاب". إن هذه الفكرة الرئيسية المحددة، سواء كانت دقيقة أم لا، تجعل من الصعب جداً على القوات الأوغندية أو غيرها جلب الاستقرار الى البلاد في الأشهر المقبلة.

وعموماً، فقد إنتهى هاجس الولايات المتحدة بخصوص الأمن في أفريقيا الى قرار تأسيس قيادة عسكرية موحدة وجديدة بالكامل تغطي معظم القارة. فالقيادة الإفريقية (أفريكوم) ستكون موازية لتطوير القيادة المركزية (سنتكوم) التي كانت قد تطورت من كونها قوة مهمة الإنتشار السريع المشترك. وهذه بدورها كانت قد أسست بنهاية السبعينات، عندما كان للولايات المتحدة هواجس جوهرية حول أمن الإحتياط النفطي في الخليج الفارسي. وكانت "سنتكوم" مسؤولة عن العمليات الأميركية في حرب العراق 1991، ومؤخراً جداً، عن إنهاء النظام (العراقي) والعمليات اللاحقة في كل من العراق وأفغانستان.

أما "أفريكوم"، فتم تأسيسها في الوقت الذي بدأت أفريقيا، شبه الصحراوية، تصبح هامة أكثر فأكثر كمصدر للنفط والمعادن إستراتيجية أخرى، وتأتي بموازاة التدخل المتزايد للصين في القارة خاصة في السودان. وفي حين أن الصين لا تملك قدرات عسكرية كبيرة لجهة التورط في أفريقيا، فإن لديها روابط إقتصادية متزايدة في عدد من الدول، وهو ما يسبب الهواجس في واشنطن. كما أن إدارة بوش تعتبر شمال أفريقيا وبعض الدول في المنطقة الساحلية بمثابة مناطق رئيسية للنشاط المتزايد من قبل أولئك المنتسبين للقاعدة.

"الزيادة" هي العراق

وفي حين أن أمن الموارد الإستراتيجية الأفريقية قد يُعتبر هاماً بالنسبة للولايات المتحدة، فإن ذلك لا يمثّل أهمية نفط الخليج، إذ يبقى الوضع في العراق الهاجس الأكبر بكثير بالنسبة للإدارة. أما التطور السياسي الأخير عقب رفض الإدارة تقرير بيكر- هاميلتون، فيتمثل بتعزيز الوجود العسكري الأميركي، وذلك بإضافة 5 ألوية من الفرق المقاتلة مركزة في منطقة بغداد الكبرى. أما الهدف، فهو جلب أمن أكبر للمدينة وذلك بالعمل مع القوى الأمنية العراقية ومن ثم الإنتقال الى أجزاء أخرى في وسط وشمال العراق. أما هذه التعزيزات، فكانت مرحلة لفترة تمتد من شباط الى حزيران، وكان هناك نتيجتين فوريين لذلك؛ إنخفاض في العنف المجتمعي في أجزاء من بغداد، لكن زيادة في نشاط التمرد في أجزاء أخرى من العراق. وكانت نهاية الشهر، تحديداً، مميزة بالعنف المكثف الذي شمل مقتل حوالي 200 شخص في تل عفر، المدينة الشمالية، التي، وبحسب التقارير، كانت قد أصبحت تحت السيطرة الأميركية وذلك بعد عمليات عسكرية مكثفة على مدى العام الماضي. كما إستمر عدد الضحايا الأميركيين بالإرتفاع بوتيرة عالية مع مقتل 82 من أفراد الجيش وجرح أكثر من 550 خلال شهر آذار.

ومن المحتمل أن يكون للزيادة تأثيرها المقصود، إلا أن الفرص لذلك لا تبدو إيجابية في الوقت الحاضر، كما لا يبدو أن هناك خطة بديلة أخرى مدروسة من قبل الولايات المتحدة. فقبل عامين، وفي ربيع 2005، كان هناك تساؤل بشأن السياسة الأميركية وقام بعض الخللين بمناقشة سلسلة خيارات. وكانت هذه الخيارات قد نوقشت في خلاصة سابقة من هذه السلسلة (الخيارات الأميركية في العراق، أيار 2005)، وهي تصلح لإعادة الدرس في ضوء الظروف الحالية.

الخيارات الأميركية في العراق

كان المقصود من الانتخابات العراقية في كانون الثاني 2005 جلب إدارة مؤقتة الى السلطة تتولى الأمور حتى نهاية العام، في حين يتم التوافق حول دستور. لقد كان هناك آمال بأن تكون الانتخابات بمثابة إشارة واضحة على أن العراقيين حصلوا على درجة ما من السيطرة، وأن هذا بدوره سيقود الى كبح العنف. وقد عُبرَ عن آمال مشابهة في مناسبات سابقة، بما في ذلك عند مقتل إبنّي صدام حسين، عدي وقصي حسين في الموصل في شهر تموز 2003، وإعتقال صدام حسين نفسه بعد خمسة أشهر من ذلك، ومن ثم حلول إدارة عراقية تم تعيينها مكان سلطة بول بريمر الإنتلافية العراقية في حزيران 2004. ولم تؤد أي من هذه التطورات الى إزالة التمرد، كما أن إنتخابات كانون الثاني 2005 كذف بها مباشرة في مهب الفوضى بسبب فشل الأفرقاء السياسيين في التوافق على إدارة، مما أدى الى مأزق وشلل دام ثلاثة أشهر. ورغم ذلك، كان هناك إحدار في مستوى العنف في زمن الإنتخابات نفسها، رغم وجود مؤشرات على أن ذلك كان متزامناً مع عمليات أمنية مكثفة حشدت لها قوات الإنتلاف. وبهذا الصدد، كان الأمر قصيراً. ففي أيار، بلغ عدد الضحايا الأميركيين 80 وجرح أكثر من 500، كما قتل أكثر من 550 عراقي وجرح المئات، معظمهم من المدنيين. وكانت الخسائر الأميركية هي الأسوأ منذ الهجوم على الفلوجة قبل ذلك بخمسة أشهر، ورفعت من مسألة القيام بدراسة جدية حول تغيير التكتيكات. وفي ذلك الوقت، ومع حقيقة تطور التمرد، تم عرض أربع نتائج، هي:

(1) هزيمة المتمردين:

السيطرة على التمرد بشكل كامل بغضون سنة من خلال دمج النجاحات العسكرية الأميركية والقوى الأمنية العراقية الفعالة أكثر فأكثر، مما يؤدي الى عراق سلمي بظل حكومة صديقة للولايات المتحدة. وحتى لو حدث ذلك، فسيكون هناك وجود عسكري أميركي طويل الأمد داخل عدد ضئيل من القواعد الكبيرة. فهذا الوجود هو لضمان إستقرار حكومة عراقية موالية للأميركيين. إن نتيجة كهذه ستجلب معها بالتأكيد درجة مميزة من السلم والإستقرار الى العراق، لكنها أيضاً ستوفر الأساس لعمليات مستمرة من قتل فئات شبه عسكرية معارضة للوجود الأميركي في المنطقة. فالداعمون للقاعدة، تحديداً، يمكن أن ينشطوا بظل نتيجة كهذه. أما الوضع الفعلي بعد سنتين فكان تزايد كثافة التمرد بالفعل وعدم إختفائه، وكان المتمردون قادرين على تطوير تقنيات وتكتيكات جديدة، وغالباً ما كان ذلك بشكل أسرع من أن تتمكن القوات الأميركية من مكافحته. وهناك بنية قيادية ممتدة للتمرد بشكل لافت من الصعوبة بمكان القيام بمكافحتها. وتعرض التقارير الموثوقة بأنه تم قتل حوالي 20,000 متمرد وإعتقال 27,000 آخرين، ومع ذلك فإن التمرد نشيط بما فيه كفاية ليكون قادراً على الصمود أمام خسائر كهذه. كما أن العنف الطائفي كان قد تزايد بشكل أساسي مع سقوط الضحايا المدنيين، وذلك بالتزامن مع التمرد والعنف الطائفي بحيث وصل عدد الضحايا الى ما معدله 3000 ضحية شهرياً. كما يوجد ما يقارب الـ 4 ملايين عراقي هم الآن من اللاجئين، يسعى معظمهم للجوء إلى خارج العراق. وكثير منهم من أصحاب الكفاءة والإحتراف الضروريين لتطور البلاد.

(2) إنتشار القوات الأميركية:

النتيجة الثانية التي كانت تعتبر ممكنة في أوائل 2005 هي إعادة نشر القوات الأميركية في قواعد قليلة كبرى، مع خفض عدد الجيش الى حوالي 60-80 ألف جندي. وفي حين أن ذلك قد يجد من عناصر التمرد المعادية للأميركيين، فإن ذلك يتضمن ترك المدن تتولى شؤونها بنفسها، حتى ولو كانت القوى الأمنية التابعة للحكومة العراقية غير قادرة على ذلك. فالإستراتيجية الأميركية ستكون مركزة على توفير الأمن للموارد النفطية الإستراتيجية والسيطرة على الحدود، خاصة تلك التي مع سوريا وإيران.

وبعد سنتين من ذلك، من الواضح أنه قد تم تجريب جوانب هذه المقاربة خلال العام 2005 وأوائل 2006. وفي حين لم يكن هناك من عمليات إنسحابات رئيسية للجيش، فقد كان هناك توجه قوي للإعتماد بشكل أكثر شدة على عمليات تشمل مروحيات قتالية وطائرات حربية، في الوقت الذي تم فيه تخفيض عدد الدوريات البرية. وقد اعتُبرَ هذا الأمر ضرورياً رغم التحسينات في تدريع آليات الدوريات، بما في ذلك إدخال حاملة الجنود "سترايكر" المدرعة الجديدة الى الخدمة بمستوى عالٍ. وقد اشتغلت ثلاث عوامل ضد هذه المقاربة. أولاً، إنّ استخدام هذه القوة النارية الجوية الشديدة أدى حتماً الى أمثلة عدة عن سقوط عدد كبير جداً من الضحايا المدنيين لأنّ معظم العمليات كانت تدور ضد مناطق مدنية مزدحمة بالسكان. وقد أدى مقتل هؤلاء، بعيداً عن الكلفة البشرية المباشرة، الى زيادة المارّة الموجهة ضد القوات الأميركية.

أما الثانية، فهي أنّ القوى الأمنية العراقية لم تكن دقيقة بالكامل في توفير الإستقرار وذلك مع تزايد مميز في مستوى العنف في العام 2006. وأخيراً، كانت بعض مجموعات التمرد قد أثبتت براعتها في إستهداف المروحيات، حيث كان الشهران الأولان من العام 2007، تحديداً، صعبين بالنسبة للقوات الأميركية. وفوق كل شيء، لم يكن "التراجع الى القواعد" ليكون إلا عملية جزئية بأي وقت جرى، إلا أنّ إفتقاره الى التأثير على التمرد كان كافياً لتشجيع الجيش الأميركي للتفتيش عن بدائل.

(3) الإنسحاب الأميركي:

الخيار الثالث كان الإنسحاب من العراق، وذلك بغضون أشهر أو سنة على الأكثر، وهو ما يمثل تحولاً تاماً بالسياسة. وبالرغم أنّ المعارضة الخلية للحرب كانت قد بدأت بالتطور في أوائل العام 2005، فقد كان هناك فرصة ضئيلة كهذا تحول شامل للمقاربة. كما أنّ الرئيس بوش، الذي لم يفز سوى مؤخراً بإعادة إنتخابه، فإنّ إنسحاباً كهذا سيُعتبر بمثابة كارثة بالنسبة لفرص "القرن الأميركي الجديد". كما أنّ الإحتياط النفطي في الخليج الفارسي كان أكثر أهمية بكثير حتى يُسمح بوضع أية قيود جديدة على النفوذ الأميركي في المنطقة. وبعد سنتين من ذلك، وبرغم تعاطف المعارضة الداخلية التي كانت مسؤولة، جزئياً، عن إنتصار الديمقراطيين في إنتخابات مجلس الشيوخ والنواب، فإنه لا يزال هناك فرصة ضئيلة لإنسحاب حقيقي وملمس. وبالنسبة لما حصل لاحقاً، فإنّ خيار "الزيادة" هو الذي تم إتخاذه وهذا ما سيُحيّد الحديث عن الإنسحاب لسته أشهر مقبلة على الأقل، إلا إذا كان هناك إنقلابات عسكرية إستثنائية بالنسبة للقوات الأميركية.

(4) تمرد لا نهاية له:

الخيار النهائي كان التمرد اللانهائي، مع عدم قدرة القوات الأميركية أو المتمردين على تحقيق نصر شامل. وقد ظهر هذا الخيار بأنه النتيجة الأكثر ترجيحاً في أيار 2005، وظل كذلك لما يقارب العامين مع دخول الحرب سنتها الخامسة. فالوضع معقد بشكل هائل بسبب تداخل التمرد مع الصراع الطائفي. كما أنّ الزيادة الحالية للجنود مهتمة بالسيطرة على هذا العنف بنفس إهتمامها إلحاق الهزيمة بالمتمردين. فالتكتيكات تتعارض بشدة مع المقاربات الأخيرة التي تتضمن تطهير بلدان أو مقاطعات أخرى تابعة للمدينة مع مجهود لاحق وضئيل للمحافظة على السيطرة. وفي الظروف الحالية، فإنّ القوات الأميركية ترمع البقاء في مواقع يصل عددها الى المئة، مبدئياً، وذلك في منطقة بغداد الكبرى. فالقصد هو المحافظة على السيطرة في حين يتم تسليم تلك المسؤولية تدريجياً الى القوات العراقية. وهذا يذكّر، وبشكل غريب، بالوضع قبل ثلاث الى أربع سنوات، عندما كان هناك نقاط عديدة للقواعد الأميركية عبر وسط وشمال العراق، لكن كان هناك لاحقاً تركيز مميز للقوات الأميركية في قواعد أقل بكثير. أما الأمر الممكن فقط، فهو أنّ الزيادة الحالية سيكون لها نتيجة مختلفة، لكن، وبصراحة، فإن النتيجة الأكثر ترجيحاً هي صراع مستمر ومرير.

الفرص

في الخلاصة الشهرية لشهر أيار 2005، كان الإستنتاج الرئيسي هو:

مع ما لدينا من الظروف الحالية، فمن المرجح بشدة أن يُهزم التمرد بغضون سنتين الى ثلاث سنوات مقبلة. ومن غير المحتمل أن يكون هناك تحول أساسي بالسياسة من قبل إدارة بوش يؤدي الى انسحاب مبكر لكل القوات الأميركية من العراق.

أما الأمر الذي يجب أن يكون معترفاً به، والذي كان يتم تجاهله دوماً تقريباً في التحليلات الحالية للصراع، فهو الأهمية المحددة لإحتياجات المنطقة النفطية- ثلثي إمدادات العالم الكاملة والحيوية ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة، أوروبا واليابان، وإنما، وبشكل متزايد، للصين والهند أيضاً. هذا هو السبب الرئيسي الذي لأجله لن تقوم الولايات المتحدة بالرحيل عن العراق، مهما كانت الصعوبات التي تواجهها، ولأجل هذا السبب نحن نواجه إمكانية صراع عقود، وليس سنوات.

وحتى مع التحول الجوهرية في الرأي العام الأميركي، فإنّ هناك أرجحية ضئيلة لجهة حصول أي تحول سياسي في السنتين المقبلتين. وبدلاً من ذلك، فإنّ هذه الفترة وصولاً الى الإنتخابات الرئاسية الأميركية عام 2008 ستكون مميزة بتوجه اللوم إلى السياسة العراقية غير المتجانسة وإلى حزب ديمقراطي غير وطني، بما أنه يحاول كبح الإنفاق العسكري. وفي نفس الوقت، وإذا كان الوضع في العراق مستمر بالتدهور أكثر، وإذا ما فشل الجمهوريون بالحصول على البيت الأبيض في العام 2009، فإنه سيكون من الممكن أن يقوم الرئيس الديمقراطي بتحويلات جوهرية حقاً خلال فترة شهر العسل المبدئية. وهذا يبدو، على الأقل، أكثر احتمالاً الآن منه في السنتين الماضيتين.

